

### نظرة عامة

اكتشافات غازية، وظلت الدول العربية مستحوذة على نحو 55.6 في المائة من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط و27.7 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي. وظل إنتاج الدول العربية من النفط الخام مستأثراً بنسبة 32 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. كما شكلت حصتها من كميات الغاز المسوق نحو 16.2 في المائة من الإجمالي العالمي. كما ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2016 بمعدل 2.4 في المائة ليصل 14.75 مليون برميل مكافئ نفط يوميا، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتها معاً نحو 98.3 في المائة من إجمالي المصادر.

شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2016 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 16.3 إلى 18.5 في المائة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية.

### الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات

تواصل خلال عام 2016 تأثير الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط منذ أواخر عام 2014 على ميزانيات وأرباح الشركات العاملة في الصناعة البترولية، حيث شهد عام 2016 تراجع الإنفاق على نشاط الاستكشاف للعام الثاني على التوالي، وهو ما لم تشهد الصناعة البترولية لأكثر من 30 عاماً. وقد واجهت الشركات هذا الوضع باتخاذ العديد من الخطوات المهمة من ضمنها تشكيل تحالفات تجعل هذه الشركات قادرة على تقديم خدمات متكاملة، وبالاستغناء عن عدد من الكوادر وتسريح العاملين، فقد تم الاستغناء عن

شهدت السوق النفطية تطورات متباينة خلال عام 2016، مدفوعة بالتغيرات في معدلات الطلب والعرض خلال العام والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط في بداية العام، وحدثت تقلبات في أسواق النفط العالمية أثرت بدورها على حركة التجارة النفطية. سجلت أسعار النفط العالمية انخفاضاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2016 إلى 40.7 دولار/برميل، وهو أقل مستوى له منذ عام 2005، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة انعكست تداعياتها بشكل مباشر على أساسيات السوق المتمثلة في الطلب والعرض. فقد سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بمعدل 1.2 مليون برميل/يوم، مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.8 مليون برميل/يوم عام 2015، ليصل مستواه إلى 94.4 مليون برميل/يوم عام 2016. كما استمرت وفرة الإمدادات خلال عام 2016 حيث ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية بمعدل 0.7 مليون برميل/يوم لتبلغ 96.4 مليون برميل/يوم، حيث واصلت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية ارتفاعها بشكل ملحوظ وبمعدل 1.5 مليون برميل/يوم لتصل إلى 39.3 مليون برميل/يوم، وفي المقابل انخفضت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بمعدل 800 ألف برميل/يوم لتصل إلى 57.1 مليون برميل/يوم. كما تأثرت أسعار النفط العالمية بعدة عوامل أخرى من أهمها التباطؤ في نمو اقتصاديات الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك استمرار التباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني. وقد شهدت الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم خلال عام 2016 انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته 0.5 في المائة لكل منهما.

فيما يخص الدول العربية فقد حققت خلال عام 2016 أربعة اكتشافات نفطية وأربعة

النهائي لتطوير حقل "ظهر" العملاق الذي يضم نحو 30 تريليون قدم مكعب. ووفقاً لخطة الشركة، سيتم تطوير الحقل على مرحلتين، حيث سيتم في المرحلة الأولى حفر ستة آبار وربطهم بخط أنابيب بحري لنقل الغاز إلى البر، على أن تتدفق أولى كميات الإنتاج نهاية عام 2017 لتصل إلى نحو 1 مليار قدم مكعب/اليوم. أما في المرحلة الثانية، فسوف يتم حفر أربعة عشر بئراً إضافية للوصول إلى كامل الطاقة الإنتاجية للحقل والمقدرة بنحو 2.7 مليار قدم مكعب/اليوم بحلول عام 2019.

أما فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم انخفاضاً من 2404 حفارة عام 2015 إلى 1577 حفارة عام 2016 أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 34 في المائة. من الملاحظ أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل ملحوظ على ارتفاع أو انخفاض عدد الحفارات العاملة. وهذا ما يعطي مؤشراً بدوره على عدد الآبار المحفورة سواءً التطويرية أو الاستكشافية، ويمكن أن يعكس أيضاً على المدى البعيد التأثير على عدد الاكتشافات الجديدة. وتُشير التقديرات الأولية إلى أنه خلال عام 2016 تم تحقيق 52 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي، منها 32 اكتشافاً للنفط و16 اكتشافاً للغاز الطبيعي، و4 اكتشافات للغاز والتمكثفات. ومن ضمن تلك الاكتشافات 8 اكتشافات جديدة في الدول العربية، منها 4 اكتشافات للنفط و4 للغاز الطبيعي.

ومن الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة لا الحصر، أعلنت شركة "سوناطراك" في الجزائر عن اكتشاف للنفط والغاز عبر البئر الاستكشافي "REZ-1 bis". وفي الكويت، أعلنت شركة "نفط الكويت" في نهاية الربع الأول من عام 2016 عن اكتشاف حقل نفطي جديد "جثايل أ" في منطقة "الجثايل" الواقعة غربي البلاد إلى الشمال الغربي من حقل "المنافيش". وفي مصر، حققت شركة "Eni" بالتعاون مع شركة "BP" اكتشافاً جديداً للغاز في منطقة تطوير جنوب بطيم الواقعة شرقي دلتا النيل في شهر يونيو 2016. أما في موريتانيا، فقد مثل اكتشاف شركة "Kosmos Energy"

نحو 22 في المائة من كوادرات الشركات البترولية العالمية خلال عام 2015، وعن نحو 7 في المائة أيضاً حتى منتصف عام 2016، كما قامت بعض الشركات بتعليق بعض برامج الاستكشاف أو إيقافها. أدى ذلك إلى انخفاض الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم خلال عام 2016 بشكل طفيف أي بنسبة 0.5 في المائة لكل منهما.

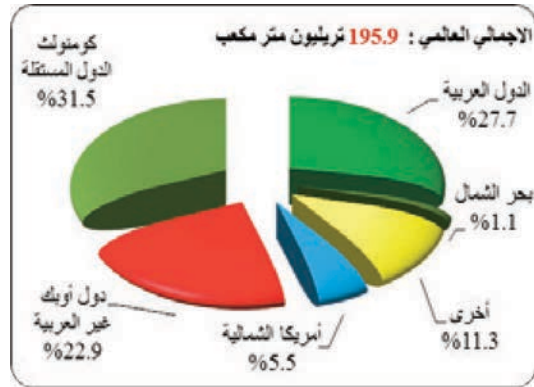
### النشاط الاستكشافي والتطويري

تراجع عدد فرق المسح الزلزالي العاملة في العالم للسنة الثالثة على التوالي، حيث بلغ 426 فرقة في عام 2016 مقابل 488 فرقة في عام 2015، وهذا أمر متوقع في ضوء تخفيض ميزانيات الشركات وتقليص حجم أعمالها بعد تراجع أسعار النفط في منتصف عام 2014 كما تم الإشارة.

يُذكر أن تراجع الأسعار لم يمنع عدد من الدول العربية من متابعة نشاطات التنقيب والاستكشاف، فعلى سبيل المثال وضعت الإمارات في خططها استثمار 25 مليار دولار بين عامي 2015 و2020 لرفع معدل إنتاج النفط في البلاد إلى نحو 3.5 مليون برميل/يوم في عام 2018. وفي السعودية، وقعت شركة أرامكو السعودية في شهر يوليو 2016 على آخر أربعة عقود رئيسية من أعمال الهندسة والإنشاء لمشروع "الفاضلي" للغاز والكهرباء، وذلك تحقيقاً للتوسع الكبير في إنتاج الغاز لتلبية الطلب المحلي المتنامي على الطاقة في المملكة، وزيادة كفاءة استخدام الوقود في قطاع الكهرباء. وفي الكويت، أعلنت شركة "نفط الكويت" أن أول إنتاج للنفط الثقيل في البلاد من حقل "الرتقة" سيبدأ في نهاية عام 2018 وسيكون بمعدل يتراوح بين 10-15 ألف برميل/يوم، ثم سيرتفع المعدل تدريجياً ليصل إلى 60 ألف برميل/يوم خلال ستة أشهر من بدء الإنتاج. وفي ليبيا، حصلت شركة Technip على عقد بقيمة 500 مليون دولار للعمل على المرحلة الثانية من تطوير مشروع حقل غاز "بحر السلام" قبالة السواحل الليبية، والذي تديره شركة "مليته للنفط والغاز بي في". وفي مصر، اتخذت شركة Eni الإيطالية في مارس 2016 قرار الاستثمار

كما انخفضت احتياطات الغاز الطبيعي عالمياً بشكل طفيف عند نهاية عام 2016 بنسبة 0.5 في المائة لتصل إلى 195.9 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد ارتفعت بشكل طفيف، بحوالي 100 مليار متر مكعب عن احتياطات عام 2015 لتصل إلى 54.4 تريليون متر مكعب عام 2016. حافظت جميع الدول العربية على مستوياتها السابقة من احتياطات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2016 باستثناء السعودية التي ساهمت الاكتشافات الجديدة في رفع احتياطاتها بواقع 1.2 في المائة خلال عام 2016 بالمقارنة مع العام السابق. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 27.7 في المائة من الاحتياطات العالمية، الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2): الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2016



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2016.

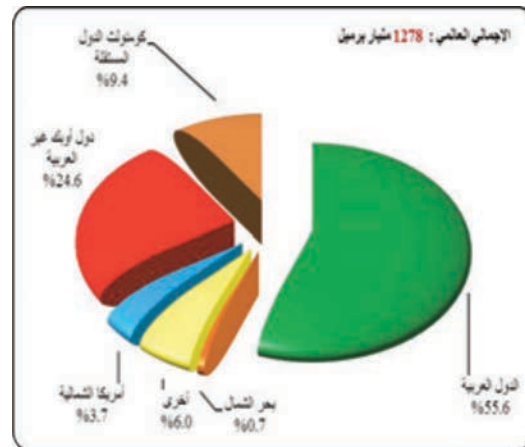
من ناحية أخرى، ارتفعت تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري لعام 2016 بنسبة 27.8 في المائة لتصل إلى 1139 مليار طن. لم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يُستهلك بشكل رئيسي في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، ويلعب الفحم الحجري دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافةً إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

في شهر يناير 2016 والذي يحتوي على أكثر من 450 مليار متر مكعب من الغاز، أكبر اكتشاف للغاز في غرب أفريقيا خلال سنوات طويلة.

### الاحتياطات

انخفضت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي، بشكل طفيف في نهاية عام 2016، لتصل إلى 1278 مليار برميل، أي بنسبة انخفاض قدرها 0.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2015. وبالنسبة للدول العربية فقد ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لعام 2016 بنسبة 0.6 في المائة عن مستويات العام الماضي لتصل إلى 710.7 مليار برميل. الجدير بالذكر أن نسبة 92.5 في المائة من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول وهي السعودية التي استأثرت بنسبة 37.5 في المائة من إجمالي احتياطات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 20.1 في المائة، والكويت بنسبة 14.3 في المائة، والإمارات بنسبة 13.8 في المائة، وليبيا بنسبة 6.8 في المائة. وقد شكلت احتياطات الدول العربية من النفط حوالي 55.6 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، الملحق (1/5) والشكل (1).

الشكل (1): احتياطات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2016



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2016.

## الإنتاج

### النفط والغاز الطبيعي

800 ألف برميل/يوم أي بنسبة 1.3 في المائة مقارنة بالعام السابق لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل انخفاض الأسعار العالمية للنفط، ومستأثراً بنسبة 59.2 في المائة من الإجمالي العالمي، أما إنتاج بلدان منظمة أوبك فقد بلغ 39.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بعام 2015 مستحوذاً على حصة 40.8 في المائة من الإجمالي العالمي، الإطـار (1).

شهد إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية خلال عام 2016 ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 96.4 مليون برميل/يوم، محققاً زيادة قدرها 700 ألف برميل/يوم، أي ما يمثل 0.8 في المائة مقارنة بمعدل عام 2015. وقد بلغ إنتاج مجموعة الدول المنتجة من خارج أوبك نحو 57.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2016 منخفضاً بمقدار

#### الإطار (1):

#### إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

شهد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال عام 2016 انخفاضاً مستمراً، حيث انخفض بنحو 128 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة بمستويات الربع الرابع من عام 2015 ليبلغ 5.122 مليون برميل/يوم، واستمر في الانخفاض خلال الربع الثاني والثالث والرابع ليصل 4.783 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من العام، وهو أقل مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2014. أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الأول من عام 2016، فقد وصلت إلى 359 حفارة خلال الربع الأول من عام 2016، وانخفض العدد خلال الربع الثاني بنحو 91 حفارة ليصل إلى 268 حفارة، وهو مستوى منخفض بنحو 348 حفارة مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. أما خلال النصف الثاني من العام فقد ارتفع عدد الحفارات للمرة الأولى منذ الربع الرابع من عام 2014 ليصل إلى 407 حفارة، وهو مستوى منخفض بنحو 93 حفارة مقارنة بالربع الرابع من عام 2015.

الجدير بالملاحظة أن انخفاض أسعار النفط قد ساهم في وقف عدد كبير من الحفارات في مناطق المحيط ذات الإنتاج المتدني، بينما تم تحويل الجزء الآخر منها إلى المناطق التي تتميز بإنتاج مرتفع، حيث أن البئر الواحدة في تلك المناطق تنتج حوالي عشرة أضعاف إنتاج آبار النفط في منطقة المحيط. حيث ساهم تطوير التقنيات المستخدمة في عملية الاستخراج وتخفيض التكاليف بشكل كبير في عدم انخفاض معدلات الإنتاج من تلك الحقول على الرغم من انخفاض عدد الحفارات العاملة بشكل كبير، فضلاً عن مساهمة عدد من العوامل الأخرى والمُمثلة في ارتفاع مؤشر كفاءة الحفر (عدد الآبار المحفورة لكل حفارة/شهر)، والانخفاض في إنتاجية الآبار القائمة.

إن توقعات بعض المصادر تشير إلى أن الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري سيعاود الارتفاع مجدداً في مطلع عام 2017، تزامناً مع بدء سريان الاتفاق بين دول منظمة أوبك ومنتجي النفط من خارجها، بشأن خفض الإنتاج لإعادة التوازن إلى السوق النفطية. يُذكر في هذا السياق أن الربع الرابع من عام 2016 قد شهد سلسلة من الاجتماعات توصلت من خلالها الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى اتفاق بشأن خفض إنتاجها النفطي بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2008، على أن يُفعل هذا الاتفاق في الأول من شهر يناير 2017، ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر أخرى بعد الأخذ في الاعتبار ظروف السوق والتوقعات السائدة.

وقد اتفقت دول منظمة أوبك مع إحدى عشر دولة منتجة للنفط من خارج المنظمة على خفض إنتاجها بمعدل 558 ألف برميل/يوم، وذلك اعتباراً من الأول من شهر يناير 2017، تزامناً مع دخول اتفاق دول أوبك بشأن خفض الإنتاج حيز التنفيذ. يُذكر، إنه قد تم التوصل إلى هذه الاتفاقيات، بعدما أبدت دول أوبك العربية التي تشهد اقتصاداتها، تراجعاً في مستوى احتياطياتها المالية وارتفاعاً في مستويات العجز في موازنتها، مرونة كبيرة في التفاوض خلال المشاورات المستفيضة مع الدول داخل المنظمة، كما جاء هذا الاتفاق في إطار التفاهم الذي تم التوصل إليه من خلال عدة اجتماعات عقدتها دول منظمة أوبك مع الدول المنتجة الرئيسية من خارجها، بهدف وضع التفاصيل الخاصة بالاتفاق على خفض الإمدادات النفطية.

برميل/يوم أي بنسبة انخفاض 1.4 في المائة، وفي مصر تراجع الإنتاج بشكل طفيف أي بنسبة 0.2 في المائة فقط ليصل إلى 595 ألف برميل/يوم في عام 2016.

يشار إلى أن إنتاج النفط قد انخفض بشكل كبير في كلٍ من ليبيا وسورية واليمن، حيث وصل الإنتاج في ليبيا إلى 374 ألف برميل/يوم في عام 2016 بعد أن كان 1.5 مليون برميل/يوم في عام 2012. وبلغ إنتاج سورية 8 آلاف برميل/يوم في عام 2016 مقابل 170 ألف برميل/يوم لعام 2012. وفي اليمن، وصل الإنتاج في عام 2016 إلى 27 ألف برميل/يوم فقط مقابل 180 ألف برميل/يوم لعام 2012. أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي، فقد استقر عند مستويات عام 2015 أي 9.014 مليون برميل/يوم، وبلغ إنتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي<sup>(1)</sup> نحو 3.94 مليون برميل/يوم، لتستأثر بنحو 43.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

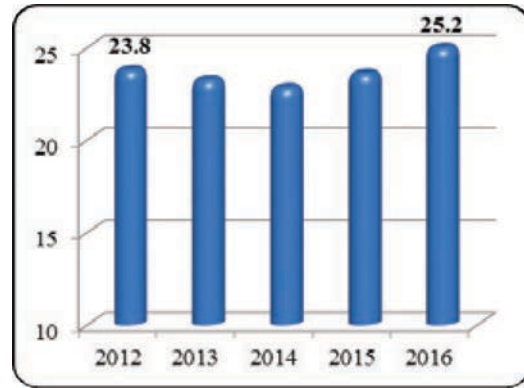
فيما يخص الغاز الطبيعي المسوق<sup>(2)</sup> على المستوى العالمي ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي عام 2016 بحوالي 0.8 في المائة لتصل إلى نحو 3675 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 28.6 مليار متر مكعب. شكلت حصة الدول العربية مجتمعة 16.2 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنةً بحصة 15.8 في المائة العام السابق. يُذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد ارتفع من 576 مليار متر مكعب في عام 2015 إلى 595 مليار متر مكعب في عام 2016 أي بارتفاع قدره 19 مليار متر مكعب، ما يُشكل 3.3 في المائة. على مستوى الدول العربية فرادى، انخفضت الكميات المسوقة في ثلاث دول عربية، حيث انخفضت في تونس بنسبة 11.9 في المائة لتصل إلى 2.2 مليار متر مكعب، وفي مصر بنسبة 5 في المائة

(1) سوائيل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائيل في أجهزة الفصل ومرافق الحقن أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

(2) الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

وقد وصل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام إلى حوالي 25.2 مليون برميل/يوم في عام 2016، بزيادة حوالي 1.6 مليون برميل/يوم بالمقارنة مع عام 2015، أي بنسبة زيادة بلغت 6.6 في المائة. ساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 31.9 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2016 مقابل 30.1 في المائة في عام 2015، الملحق (3/5) والشكل (3).

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2016 - 2012)، (مليون ب/ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترو، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2016.

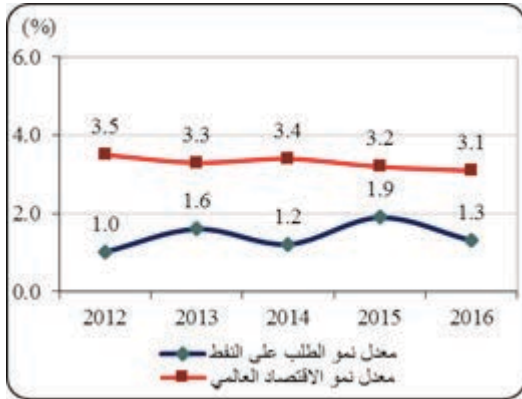
على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع إنتاج النفط الخام في عدد من الدول خلال عام 2016، حيث ارتفع إنتاج العراق بنسبة 33 في المائة ليصل إلى 4.63 مليون برميل/يوم، والإمارات بنحو 104 ألف برميل/يوم عام 2016 أي بنسبة 3.5 في المائة، والسعودية بحوالي 268 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.6 في المائة، والكويت من 2.86 مليون برميل / يوم إلى 2.95 مليون برميل/ يوم أي بنسبة 3.3 في المائة، وعمان من 882 ألف برميل/ يوم إلى 908 ألف برميل/ يوم أي بنسبة 2.9 في المائة.

في المقابل، تراجع الإنتاج في البحرين إلى 200.2 ألف برميل/يوم في عام 2016 مقابل 201.5 ألف برميل/يوم في عام 2015، وفي تونس بواقع 5.8 في المائة، وانخفض في الجزائر من 1.16 مليون برميل/ يوم إلى 1.15 مليون برميل/ يوم، وفي قطر إلى 655 ألف

أي بنسبة زيادة حوالي 1 في المائة بالمقارنة مع عام 2015. استأثرت الدول الصناعية بحصة 41.6 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 7.3 في المائة للدول الناشئة و51.1 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 28.1 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2016، وبلغت حصة الفحم 28.1 في المائة والغاز الطبيعي 24.1 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.9 في المائة، والطاقة النووية 4.5 في المائة، والطاقة المتجددة 2.5 في المائة.

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2016، بمقدار 1.2 مليون برميل/يوم أي بمعدل بلغ 1.3 في المائة منخفضاً عن نظيره المسجل في العام السابق وهو 1.9 في المائة ويعود ذلك إلى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.1 في المائة خلال عام 2016، الشكل (4).

الشكل (4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، (2012 - 2016)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2016.

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2016 بنحو 400 ألف برميل/يوم ليصل إلى 46.7 مليون برميل/يوم، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 900 ألف برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2015 ليصل إلى 47.7 مليون برميل/يوم. وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام

لتصل إلى 42.1 مليار متر مكعب، وفي اليمن بنسبة 74 في المائة لتصل إلى 700 مليون متر مكعب فقط. في المقابل ارتفعت الكميات المُسوقة من الغاز في بقية الدول العربية بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.5 في المائة في ليبيا و35.5 في المائة في العراق، الملحق (4/5).

### مصادر الطاقة الأخرى

بلغ الإنتاج العالمي من الفحم حوالي 3656 مليون طن مكافئ نفط عام 2016 مشكلاً انخفاضاً بنسبة 6.2 في المائة مقارنةً بعام 2015 للعام الثالث على التوالي. جاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2016 إلى حوالي 1686 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 46.1 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية فلم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. أما فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 592 مليون طن مكافئ نفط في عام 2016 مسجلةً ارتفاعاً بنسبة حوالي 1.3 في المائة مقارنةً بعام 2015. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 910 مليون طن مكافئ نفط في عام 2016، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 2.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2015. تستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى<sup>(3)</sup> فقد ارتفع بنسبة 14.1 في المائة ليصل إلى 419.6 مليون طن مكافئ نفط في عام 2016.

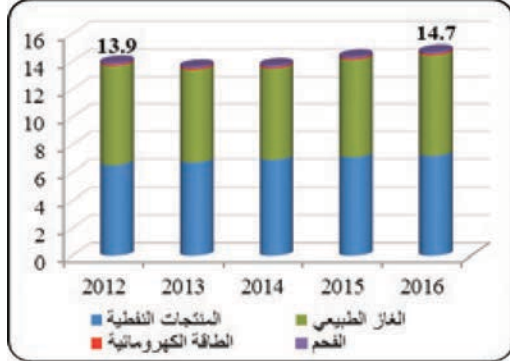
### الطلب على الطاقة

#### الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2016 نحو 13276.2 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 266.6 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)،

(3) تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

الشكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (مليون ب م ن ي) (2012 - 2016)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2016.

تحققت هذه الزيادة بصورة رئيسية في أربع دول عربية وهي: السعودية (ألف ب م ن ي) 89، الإمارات (ألف ب م ن ي) 69، قطر (ألف ب م ن ي) 39، والجزائر (ألف ب م ن ي) 35. ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 31.1 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2016، يليها الإمارات في المركز الثاني بنسبة 13.1 في المائة، ومصر في المركز الثالث بنسبة 12 في المائة، والجزائر في المركز الرابع بنسبة 8 في المائة. يُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها.

أما من ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية فقد بلغ 13.6 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2016 بالمقارنة مع 14.1 (ب م ن) في عام 2012. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط ما بين 3.1 (ب م ن) في سورية و124 (ب م ن) في قطر.

2016، إذ انخفضت حصة البلدان الصناعية من 49.8 في المائة في عام 2015 إلى 49.5 في المائة في عام 2016 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 50.2 في المائة إلى 50.5 في المائة، الجدول (1).

الجدول (1): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2012 - 2016)

2016 <sup>(1)</sup>	2015	2014	2013	2012	
46.7	46.4	45.7	46.1	46.0	الدول الصناعية مليون ب/ي
0.8	1.4	0.8-	0.3	1.1-	الزيادة السنوية (في المائة)
47.7	46.8	45.7	44.3	43.0	دول العالم الأخرى <sup>(2)</sup> مليون ب/ي
1.9	2.4	3.3	3.0	3.4	الزيادة السنوية (في المائة)
94.4	93.2	91.4	90.4	89.0	اجمالي العالم مليون ب/ي
1.3	1.9	1.2	1.6	1.0	الزيادة السنوية (في المائة)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2016.

(1) بيانات تقديرية.  
(2) تضم كلاً من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

### الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شديداً على مصادر النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث يشكل هذان المصدران حوالي 98.3 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2016 نظراً لمحدودية حصة المصادر الأخرى المتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم. وارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2016 بنحو 2.4 في المائة ليصل إجمالي الاستهلاك إلى حوالي 14.75 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) بالمقارنة مع 14.4 مليون (ب م ن ي) في عام 2015، الشكل (5).

### الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها حيث يلبي 49.5 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2016. ويأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصته 48.8 في المائة من إجمالي الاستهلاك. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الطاقة الكهرومائية والفحم) بلعب دور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة إذ لا تتجاوز حصتهما معاً 1.7 في المائة في عام 2016، الملحق (5/5).

### الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد متطلباتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة وبخاصة خلال السنوات الأخيرة. فقد وصل استهلاك الغاز الطبيعي إلى 7.3 (مليون ب م ن ي) في عام 2016 مقابل حوالي 7.1 (مليون ب م ن ي) في عام 2015. وأدى هذا بدوره إلى حفاظه على أهميته النسبية في موازين الطاقة عند حدود 49.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2016. يستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر، وقطر، والجزائر. واستحوذت هذه الدول الخمس على 77.3 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2016. واستهلكت الدول العربية 11.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2015، وبلغت حصة الدول الصناعية 46.5 في المائة مقابل 26.2 في المائة للدول النامية و15.7 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

### المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2016 ارتفاعاً بمعدل 1.6 في المائة ليصل إلى 7.2 (مليون ب م ن ي) بالمقارنة مع 7.1 (مليون ب م ن ي) في عام 2015. بلغت حصة الدول العربية 8.3 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2015، وبلغت حصة الدول الصناعية 47.5 في المائة مقابل 39.9 في المائة للاقتصادات الناشئة، و4.3 في المائة للدول المتحولة. جاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2016 بشكل أساسي من ثلاث دول، وهي: السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 24 (ألف ب م ن ي)، والإمارات بزيادة 10 (آلاف ب م ن ي)، وزيادة بمقدار 8 (آلاف ب م ن ي) في العراق. يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الثلاث آنفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل حوالي 58.5 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2016، حيث استحوذت السعودية على 37.8 في المائة من الإجمالي، تليها مصر بحصة 11.8 في المائة، والعراق بحصة 8.9 في المائة.

فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2016 يحتل زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 36.1 في المائة من الإجمالي، يليه الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 26.7 في المائة، ثم زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 19.3 في المائة، ثم غاز البترول المُسال بحصة وصلت إلى 7.0 في المائة، ووقود الطائرات بنسبة 6.5 في المائة، والكيروسين بحصة 0.7 في المائة، وأخيراً بلغت حصة المنتجات الأخرى 3.7 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (2).



الجدول (2):  
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية (2016).

(ألف ب م ن ي).

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	2599.2	36.1
الغازولين	1922.4	26.7
زيت الوقود	1389.6	19.3
غاز البترول المسال	504.0	7.0
وقود الطائرات	468.0	6.5
الكبروسين	46.8	0.7
منتجات أخرى	270.0	3.7
الإجمالي	7200	100.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير "الأمين العام السنوي"، 2016.

### الطاقة الكهرومائية

يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة أكثر كفاءة، الإطار (2).

#### الفحم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة جداً في ميزان الطاقة وفي عدد قليل من الدول العربية، وهذه الدول هي: مصر، الجزائر، المغرب، ولبنان. يقدر إجمالي استهلاك هذه الدول الأربعة بحوالي 152 ألف (ب م ن ي) في عام 2016. حافظ الفحم على حصته السابقة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية بحدود 1 في المائة. واستهلكت الدول العربية 0.2 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2015، وبلغت حصة الدول النامية 70.3 في المائة مقابل 25.5 في المائة للدول الصناعية و4 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

تُساهم الطاقة الكهرومائية مساهمةً محدودةً في موازين الطاقة في الدول العربية. وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول نحو 97 (ألف ب م ن ي) في عام 2016. ولم تشكل حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سوى 0.7 في المائة في عام 2016. واستهلكت الدول العربية 0.5 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2015، وبلغت حصة الدول النامية 58.5 في المائة مقابل 35.2 في المائة للدول الصناعية و5.8 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق. هذا وتوسع البلدان العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بما

(2) الإطار

استغلال الطاقات المتجددة في الدول العربية

لم تحظ الطاقات المتجددة بالاهتمام المطلوب في معظم الدول العربية، فمساهمتها في مزيج الطاقة لا تعكس حقيقة الإمكانيات المتاحة منها، خاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية اللتان تتوفران في العديد من المواقع الواعدة في عدد من الدول العربية. ولكن شهدت السنوات الأخيرة، أي منذ مطلع العقد السابق، اهتماماً متزايداً من قبل الدول العربية بالتوجه نحو تنويع مصادر الطاقة، وخصوصاً بعد أن أثبتت الدراسات الصادرة في هذا الشأن أن المنطقة تتمتع بمصادر وفيرة من الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، نظراً لوقوع معظم الدول العربية في منطقة الحزام الشمسي، كما تتمتع معظم الدول العربية بإمكانات جيدة من طاقة الرياح يمكن استغلالها لتوليد الكهرباء، علاوة على مصادر الطاقة المائية المتوفرة. ويبين الجدول التالي بعض المشاريع القائمة أو الجاري تنفيذها في الدول العربية في مجال إنتاج الطاقة المتجددة:

(3) الجدول

بعض المشاريع القائمة والمستقبلية في الدول العربية لإنتاج الطاقة المتجددة

الأردن	مشاريع توليد الكهرباء باستخدام طاقة الرياح بقدرات تصل إلى 230 ميغاوات.
تونس	مشروع تونور 1 باستخدام الطاقة الشمسية المركزة بقدرة 200 ميغاوات.
الإمارات	• أبو ظبي - محطة شمس باستخدام الطاقة الكهروضوئية بقدرة 100 ميغاوات. • دبي - مجمع محمد بن راشد لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية بقدرة 200 ميغاوات.
الجزائر	مشاريع المحطات الشمسية الكهروضوئية بقدرة 13575 ميغاوات / والمزارع الريحية قدرة 5010 ميغاوات.
السعودية	محطة القرية (بخارية) باستخدام الطاقة الكهروحرارية بقدرة 1300 ميغاوات.
قطر	مشاريع استغلال أسطح المحطات والخزانات لإنتاج الطاقة الشمسية بقدرة 200 ميغاوات.
الكويت	مجمع الشفايا 1 المرحلة لإنتاج الطاقة الشمسية بقدرة 70 ميغاوات.
ليبيا	مشروع طاقة رياح في درنة بقدرة 60 ميغاوات.
مصر	محطة الزعفرانة باستخدام طاقة الرياح بقدرة 545 ميغاوات / محطة الكريمات باستخدام الطاقة الشمسية بقدرة 140 ميغاوات.
المغرب	مشروع الرحبة باستخدام طاقة الرياح بقدرات تصل إلى 300 ميغاوات / محطة وزازات لإنتاج الطاقة الشمسية بقدرة 160 ميغاوات.

المصدر: المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RECREE).

برزت التوجهات نحو خيار العمل على استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة، ونقل التقنيات الخاصة بها إلى الدول العربية كخيار استراتيجي للدول العربية لتأمين وتنويع مصادر الطاقة لديها، وإرساء صناعتها محلياً استرشاداً بالموصفات العالمية ومن ثم تسويقها إقليمياً في بادئ الأمر ثم عالمياً في مرحلة لاحقة، لتشكل بذلك رافداً قوياً للمصادر البترولية وتساهم في تعزيز مصادر الدخل عبر تحرير المزيد من النفط والغاز من أجل التصدير. وقد أعلنت بعض الدول العربية أهدافها المستقبلية لمساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، الجدول (4).

الجدول (4)  
الأهداف المستقبلية لمشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في بعض الدول العربية

الأردن	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 7 في المائة عام 2020.
تونس	مساهمة المصادر المتجددة في إنتاج الكهرباء بنسبة 30 في المائة عام 2030.
الإمارات	• أبو ظبي - توفير 7 في المائة من احتياج الطاقة عبر المصادر المتجددة عام 2020. • دبي - تغطية الطاقة الشمسية لنسبة 15 في المائة من الطلب على الطاقة عام 2030.
الجزائر	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 37 في المائة عام 2030.
السعودية	تغطية 30 في المائة من احتياجات المملكة للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة عام 2032.
سورية	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 30 في المائة.
العراق	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج القدرة المركبة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بنسبة 1 في المائة عام 2020.
فلسطين	مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 10 في المائة عام 2020.
قطر	مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية في مزيج الطاقة بنسبة 20 في المائة عام 2030.
الكويت	مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 15 في المائة عام 2030.
لبنان	مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 12 في المائة عام 2020 وبنسبة 15% عام 2030.
ليبيا	مساهمة مزيج القدرة المركبة من الطاقة الكهربائية المنتجة بنسبة 7 في المائة عام 2020 وبنسبة 10% عام 2025.
مصر	مساهمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بنسبة 12 في المائة، 2 في المائة، 6 في المائة على التوالي عام 2020.
المغرب	زيادة مساهمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية بنسبة 20، 20، 12 في المائة على التوالي عام 2030.
اليمن	مساهمة طاقة الرياح في إنتاج الكهرباء بنسبة 15 في المائة عام 2025.

المصدر: المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RECREE).

### المخزون النفطي

3.050 مليار برميل في نهاية الربع الأول 2016، ارتفع بواقع 29 مليون برميل ليصل إلى 3.079 مليار برميل في نهاية الربع الثاني من العام، ثم انخفض بنحو 23 مليون برميل خلال الربع الثالث ليصل إلى 3.056 مليار برميل، وواصل انخفاضه بنحو 39 مليون برميل مسجلاً 3.017 مليار برميل في نهاية الربع الرابع من العام. الجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2016 قد بلغت مستوياتها حوالي 63.3 يوم من الاستهلاك، وهو ذات المستوى المسجل في نهاية العام السابق. وفيما يخص المخزون الاستراتيجي الأمريكي فقد استقر عند مستوى 695 مليون برميل منذ الربع الثالث من عام 2015 ولغاية نهاية الربع الرابع من عام 2016، الملحق (6/5).

تُعتبر حركة المخزون النفطي أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط والأسعار وبخاصة في الدول الصناعية، لاسيما خلال فترة الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق.

شهدت المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) ارتفاعاً في عام 2016 ليصل 9.186 مليار برميل مع نهاية الربع الرابع من العام ويُمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 281 مليون برميل، أي بنسبة 3.2 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق. بعد وصول المخزون التجاري في الدول الصناعية إلى

## الأسعار

### أسعار النفط الخام

تتأثر حركة أسعار النفط العالمية بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وبتجاهات متفاوتة، ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط خلال عام 2016 ما يلي: -

- استمرار وفرة الإمدادات العالمية، برغم تراجع الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك، وبخاصة مع توجه دول منظمة أوبك إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وذلك قبل الوصول إلى اتفاق بخفض كميات إنتاج النفط قبل نهاية العام، وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول أوبك بلغت 700 ألف برميل/يوم خلال عام 2016.

- تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص، حيث تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ، كما اتخذت الحكومة الصينية مؤخراً توجهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط.

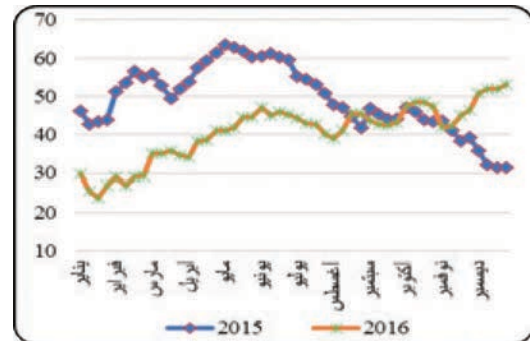
- ارتفاع مستويات المخزون النفطي العالمي بأنواعه المختلفة بحوالي 3.4 في المائة مقارنة بمستويات عام 2015، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مسؤولة وحدها عن نحو 22.1 في المائة من هذه الزيادة.

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية الأخرى، وبخاصة بعد قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار بنحو ربع نقطة مئوية في نهاية عام 2015 ورفعه مرة أخرى في عام 2016، الأمر الذي ساهم في خفض أسعار النفط في ظل العلاقة العكسية بين أسعار النفط والدولار الأمريكي. وفي هذا السياق، وصل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2016 إلى أعلى مستوى له منذ 14 عام، أي من شهر ديسمبر 2002.

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2016، لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 26.5 و 50.7 دولار/برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 40.7 دولار/ برميل مشكلاً بذلك انخفاضاً بحدود 8.8 دولار/برميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 17.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2015.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد انخفض معدل سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2016 بواقع 9.7 دولار/برميل، أي ما يعادل حوالي 24.4 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2015 ليصل إلى 30 دولار/برميل، وهو أقل مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2003، ليرتفع بعد ذلك خلال الربع الثاني إلى 42.3 دولار/ برميل، وخلال الربع الثالث واصلت أسعار النفط الارتفاع ليصل معدل سعر سلة خامات أوبك إلى 42.9 دولار/ برميل، وتحقق أعلى معدل فصلي لسعر سلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من العام عندما بلغ 47.6 دولار/برميل، أي بما يعادل ارتفاع بنسبة 11 في المائة بالمقارنة مع الربع الثالث، وهو أعلى مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2015، الشكل (6).

الشكل (6): مقارنة الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك (2015 - 2016)، (دولار/ برميل)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

## الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة

40.9 دولار/برميل، وخام موربان الإماراتي بنسبة (16.9 في المائة) ليصل إلى 44.8 دولار/برميل. كما انخفض الخام الجزائري بواقع 8.6 دولار/برميل ليصل إلى 44.2 دولار/برميل خلال عام 2016 أي بنسبة انخفاض (16.3 في المائة)، الجدول (5).

يتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الإسمية والذي بلغ حوالي 8.8 دولار/برميل يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث انخفض بنحو 7.3 دولار/برميل خلال عام 2016 أي بنسبة تبلغ 18.6 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 32 دولار/برميل في عام 2016، الملحق (8/5).

وانعكس التطور في الأسعار خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك بشكل عام، حيث شهدت انخفاضاً خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة. فقد انخفض خام التصدير الكويتي بواقع 9 دولار/برميل ليصل إلى 39.2 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض (18.5 في المائة) بالمقارنة مع عام 2015، والخام البحري القطري بنسبة (18.5 في المائة) ليصل إلى 41.4 دولار/برميل، وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض متوسط سعر خام عُمان بنسبة (18.1 في المائة) ليصل إلى 41.9 دولار/برميل عام 2016، وتراجع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة (18 في المائة) ليبلغ

الجدول (5)  
أسعار بعض النفوط العربية (2015-2016)  
(دولار / برميل)

نسبة الانخفاض (2016 - 2015) (في المائة)	متوسط عام 2016	2016				متوسط عام 2015	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
-18.0	40.9	47.8	43.1	42.7	30.0	49.9	العربي الخفيف السعودي
-16.9	44.8	51.1	46.4	46.3	35.2	53.9	خام موربان الإماراتي
-16.3	44.2	49.6	46.2	46.3	34.7	52.8	خليط الصحراء الجزائري
-18.5	39.2	46.7	41.5	40.8	27.9	48.2	خام التصدير الكويتي
-17.1	42.6	48.2	44.8	44.5	32.9	51.4	السدرة الليبي
-17.6	39.4	46.5	41.8	41.1	28.4	47.9	البصرة العراقي
-18.5	41.4	48.2	43.5	43.2	30.6	50.7	البحري القطري
-18.1	41.9	...	...	...	...	51.2	خام عُمان

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2016، OPEC Bulletin, Various Issues.

### الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انخفاض بلغت 19.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2015، تلتها سوق روتردام بسعر 53.3 دولار/برميل بنسبة انخفاض 19.3 في المائة، ثم سوق سنغافورة بسعر 52.9 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 20.1 في المائة. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 50.1 دولار/ برميل وبنسبة انخفاض 21.5 في المائة مقارنة بالعام السابق.

انخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2016 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 37.1 دولار/برميل، بنسبة انخفاض بلغت 19.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2015، وفي سوق البحر المتوسط وصل إلى 34.6 دولار/برميل، بانخفاض 17.7 في المائة، ووصل إلى 34.1 دولار/برميل في سوق روتردام، بانخفاض 15 في المائة. أما في السوق الأمريكية، فقد وصل السعر إلى 32.1 دولار/برميل خلال العام، بانخفاض 25.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

فيما يخص أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، يمثل عام 2016 علامة فارقة فيما يتعلق بأسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية في الدول العربية حيث عمدت تسع دول إلى تبني إجراءات وسياسات لإصلاح نظم دعم الطاقة نتج عنها ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، حيث تم رفع أسعار غاز البترول المسال في كل من سورية والعراق، وليبيا، ومصر. كما تم رفع أسعار الغازولين بأنواعه في كل من البحرين، والجزائر، وسورية، وقطر، والكويت، ومصر. وجرى أيضاً زيادة أسعار الكيروسين في كل من تونس، وسورية، وليبيا، ومصر. كما تم رفع أسعار زيت الغاز/ الديزل في كل من البحرين، وتونس، والجزائر، وسورية، وقطر، الملحق (9/5) والجدول (6).

انعكس التراجع في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2016 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ معدل سعر الغازولين في الخليج الأمريكي 63.1 دولار /برميل في عام 2016، أي بانخفاض بلغ 14.6 دولار/برميل، بنسبة 18.8 في المائة مقارنة بمعدلات السعر لعام 2015. وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال العام إلى 56.3 دولار/برميل، بانخفاض 13.1 دولار/برميل، وبنسبة تراجع 18.9 في المائة. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 63.6 دولار/برميل، بانخفاض 11.9 دولار/برميل، وبتراجع نسبته 15.8 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل السعر إلى 56.1 دولار/برميل خلال عام 2016، بانخفاض قدره 13.1 دولار/ برميل، بما يمثل تراجعاً بنسبة 19 في المائة مقارنة بأسعار عام 2015.

يظهر جلياً أن الأسعار في السوق الأمريكية هي الأقل من بين البلدان الصناعية الرئيسية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، والتي بلغت حوالي 20 في المائة من السعر النهائي للغازولين في شهر أكتوبر 2016 مقارنة بنسبة 35.9 في المائة في كندا، و 52.7 في المائة في اليابان، و 56.5 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 65 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (بريطانيا 67.6 في المائة، وإيطاليا 67.3 في المائة، وفرنسا 65.5 في المائة، وألمانيا 65 في المائة) خلال الفترة نفسها.

شهد المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز انخفاضاً بشكل عام خلال 2016 في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق. وقد استأثر سوق البحر المتوسط بأعلى أسعار زيت الغاز لتصل إلى 54.4 دولار/برميل خلال عام 2016 بنسبة

الجدول (6)

تطور الأسعار المحلية للمنتجات البترولية في بعض الدول العربية، عامي 2015 و2016

العملة	غازولين ممتاز		غازولين عادي		الكيروسين المنزلي		زيت الغاز/ الديزل		غاز البترول المسال*		
	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	
الإمارات	درهم	1.8	1.8	1.69	1.68	3.25	3.25	3.42-2.34	1.81	0.93	49
البحرين	دينار	0.16	0.10	0.125	0.008	0.003	0.12	0.100	0.12	1.2	1.2
تونس	دينار	1.65	0.998	...	0.998	0.180	1.14	0.357	1.42	0.158	...
الجزائر	دينار	34.42	23.0	28.45	21.20	...	...	13.70	18.76	9.0	9.0
السعودية	ريال	0.9	0.9	0.75	0.75	0.044	0.61	0.25	0.45	0.72	0.72
سورية	ليرة	225	100	...	...	40	150	60	180	1200	2500
العراق	دينار	750	...	450	450	150	150	400	400	160	5000
قطر	ريال	1.3	0.8	1.4	1.0	...	0.8	1.0	1.4	15.0	15
الكويت	دينار	0.165	0.006	0.085	0.060	0.011	0.095	0.110	0.095	0.75	0.75
ليبيا	دينار	0.15	0.15	...	...	0.080	0.090	0.170	0.15	0.054	1.5
مصر	جنيه	6.25	6.25	2.60	2.35	1.8	2.35	2.8-1.8	2.35	8.0	15
الأردن	دينار	0.700	0.755	0.535	0.58	0.400	0.435	0.400	0.435	**7.0	**7.0

(...) بيان غير متاح

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي 2015، 2016".  
(\*) للأسطوانة عبوة 12 كجم. (\*\*) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم.

وصل مُعدل سعر الشحن خلال عام 2016 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (للسفن الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) نحو 60 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)<sup>(4)</sup>، بانخفاض مقداره 5 نقاط، بنسبة تُمثل حوالي 7.7 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2015. أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل خلال عام 2016 إلى 37 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض مقداره نقطة واحدة، والتي تمثل 2.6 في المائة مقارنة بمعدل عام 2015. كما طرأ أيضاً انخفاض بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) حيث وصل معدلها خلال عام 2016 إلى 97 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض مقداره 11 نقطة، والتي تمثل 10.2 في المائة مقارنة بمعدل عام 2015.

<sup>4</sup> المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

## أسعار الشحن

انخفضت أسعار شحن النفط الخام وللاتجاهات المختلفة بدرجات متفاوتة خلال عام 2016 مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2015، وذلك انعكاساً لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وذلك على الرغم مما شهدته بعض دول خارج أوبك وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، من رفع الحظر عن صادراتها من النفط الخام إضافةً إلى انخفاض إنتاجها المحلي من النفط، وما يعني ذلك من ارتفاع للواردات النفطية الأمريكية وبالتالي ارتفاع في الطلب على الناقلات. يعود ذلك في الأساس إلى الارتفاع الكبير في المخزونات النفطية بسبب زيادة الإمدادات وانخفاض الأسعار، حيث أدى انخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014 إلى منح أسواق الناقلات دعماً غير متوقع، فقد أطلق موجة من عمليات تخزين النفط على متن الناقلات وقد ساعد على ذلك هبوط أسعار وقود السفن. فتشير البيانات الملاحية إلى أن الكثير من تجار النفط قاموا باستئجار ناقلات لتخزين النفط، إلى حين تعافى الأسعار في تكرار لرهان تجاري مربح جرى في عام 2009 عندما انهارت أسعار النفط العالمية.

مليون وحدة حرارية بريطانية. وفيما يتعلق بالغاز المسال، انخفض سعره الواصل إلى اليابان بنسبة 33 في المائة ليصل إلى 6.91 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية. وانخفض سعره الواصل إلى كوريا بنسبة 35.2 في المائة ليصل إلى 6.87 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (7).

الجدول (7)

أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، (2010 - 2016)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

السنة	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					الغاز الطبيعي المسال
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان	
2010	8.0	6.6	4.4	3.7	10.8	10.4
2011	10.5	9.0	4.0	3.5	14.7	12.5
2012	11.0	9.5	2.8	2.3	16.6	14.5
2013	10.7	10.6	3.7	2.9	16.0	14.7
2014	9.1	8.2	4.4	3.9	16.1	16.3
2015	6.7	6.5	2.6	2.0	10.3	10.6
2016	4.9	4.7	2.5	1.6	6.91	6.87

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليم، 2017.

صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 65.5 مليون ب/ي في عام 2016، مرتفعة بحوالي 2.5 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 3.9 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 45.3 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أمريكا الشمالية بحصة 16 و15.3 في المائة تبعاً، ثم دول آسيا والمحيط الهادئ بحصة 11.5 في المائة. على مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 34.5 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 22.6 مليون

شهدت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2016، حيث استهلت العام بانخفاض عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015 لتصل إلى 60 نقطة خلال شهر فبراير، ثم ارتفعت لتصل إلى 73 نقطة خلال شهر مارس 2016، لتعاود بعد ذلك الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها في شهر سبتمبر، وبواقع 35 نقطة. ثم عاودت الارتفاع من جديد خلال بقية أشهر السنة لتصل إلى 81 نقطة بنهاية العام.

بالمثل، شهدت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق تذبذباً مماثلاً لحركة أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق خلال عام 2016، حيث تراوحت خلال أشهر السنة بين أدنى مستوياتها في شهر سبتمبر بواقع 24 نقطة وأعلى مستوياتها عند 58 نقطة ببداية العام. أما بالنسبة لوجهة البحر المتوسط فقد استهلت عام 2016 بانخفاض بالمقارنة مع نهاية عام 2015 مسجلة 102 نقطة خلال شهر يناير لتستمر بعد ذلك بالتذبذب لتصل إلى 111 نقطة في نهاية النصف الأول من العام. لكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوياتها في شهر أغسطس بواقع 66 نقطة، قبل أن تعاود الارتفاع مجدداً لتصل إلى أعلى مستوياتها البالغة 134 نقطة خلال شهر نوفمبر، ثم انخفضت إلى 115 نقطة بنهاية العام.

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2016 انخفاضاً في أسعار الغاز الطبيعي العالمية، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب انخفض سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة بنسبة 3.8 في المائة ليصل إلى 2.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي كندا بنسبة 20 في المائة ليصل إلى 1.6 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي ألمانيا بنسبة 24.6 في المائة ليبلغ 4.9 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 27.7 في المائة ليبلغ 4.7 دولار/



مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 32 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2016 مقارنة بحصة 32.5 في المائة خلال العام السابق.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية ارتفاعاً طفيفاً في مستوياتها خلال عام 2016 لتصل إلى حوالي 200.5 مليار متر مكعب مقابل 193.7 مليار متر مكعب في عام 2015، أي بنسبة ارتفاع 3.5 في المائة مستحوذة على نسبة 18.5 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 124.4 مليار متر مكعب أي ما نسبته 62 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2016، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 53 مليار متر مكعب بحصة بلغت 26.4 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 5.3 في المائة، والإمارات بحصة 3.7 في المائة، وليبيا بحصة 2.2 في المائة، وأخيراً مصر بحصة 0.3 في المائة.

ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 51.3 مليار متر مكعب عام 2015 إلى 61.5 مليار متر مكعب عام 2016، مُشكّلةً ما نسبته حوالي 30.7 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 8.3 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. بينما انخفضت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 142.4 مليار متر مكعب في عام 2015 إلى 139 مليار متر مكعب عام 2016 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 69.3 و40.1 في المائة من إجمالي صادرات الغاز للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2016 على التوالي. تستأثر الجزائر بالجزء الأكبر وبنحو 60.3 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين تُشكل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 75.1 في المائة، الجدول رقم (9).

ب/ي في عام 2016، بارتفاع 9.2 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2015، والجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 82.5 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2016، الجدول (8).

الجدول (8)  
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق،  
(2015 - 2016)

(مليون برميل في اليوم)

2016	2015	
10.0	9.7	أمريكا الشمالية
4.2	4.1	أمريكا اللاتينية والوسطى
3.1	3.0	الدول الأوروبية
10.5	10.1	الاتحاد السوفيتي السابق
29.7	28.1	الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:
22.6	20.7	الدول العربية
7.5	7.1	دول آسيا والمحيط الهادي
0.5	0.5	بقية دول العالم
65.5	63.0	الإجمالي العالمي
34.5	32.9	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتر وليوم، 2017.

### صادرات الغاز الطبيعي

ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2016 بحوالي 4 في المائة ليبلغ 1084.1 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1042.4 مليار متر مكعب في عام 2015. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 4.7 في المائة لتصل إلى 737.5 مليار متر مكعب في عام 2016، مشكلة حصة 68 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2016 مقارنة بحصة 67.5 في المائة في عام 2015. كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 2.5 في المائة لتبلغ 346.6

الجدول (9)  
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2015 – 2016)

(مليار متر مكعب)

2016			2015			
الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	
53.0	15.9	37.1	41.2	16.2	25.0	الجزائر
10.6	10.6	0.0	10.2	10.2	0.0	عُمان
4.4	0.0	4.4	6.5	0.0	6.5	ليبيا
0.7	0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	مصر
124.4	104.4	20.0	126.2	106.4	19.8	قطر
7.4	7.4	0.0	7.6	7.6	0.0	الإمارات العربية المتحدة
0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	0.0	اليمن
200.5	139.0	61.5	193.7	142.4	51.3	اجمالي الدول العربية
1084.1	346.6	737.5	1042.4	338.3	704.1	الاجمالي العالمي
18.5	40.1	8.3	18.6	42.1	7.3	حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتيش بتروليوم، 2016 و2017.

#### قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية(5)

للفترة (2012 – 2016) تُعطي صورة أوضح للأثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة. من الواضح انعكاس التطورات في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها 308.1 مليار دولار في عام 2016 بالمقارنة مع 339.6 مليار دولار في عام 2015، أي بانخفاض قدره 31.5 مليار دولار، ما يُعادل 9.3 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط لتصل إلى 40.7 دولار/برميل في عام 2016 مقارنة بنحو 49.5 دولار/برميل في عام 2015، الشكل (7).

إن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2016 وبواقع حوالي 8.8 دولار/برميل أي بنسبة 17.8 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2015، قد انعكس بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. لعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المُقدرة للدول العربية

<sup>5</sup> تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 269.3 مليار دولار في عام 2015 إلى 242.0 مليار دولار عام 2016، ما يُمثل انخفاضاً بنسبة 10.1 في المائة، الملحق (10/5).

الشكل (7): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية (2012 – 2016)



المصدر: الملحق (10/5).

